

جامعة عين شمس
كلية الآداب
قسم اللغة العربية وآدابها

**النُّوْجِيْمُ النُّجُومُ
فِي الْكُلُّ الْأَوَّلِ مِنَ الْمُرْآنِ الْعَرَبِيِّم
بَيْنَ السَّهْلِيِّنَ الْحَلَبِيِّنَ وَالْأَنْجَوْسِيِّنَ
مِنْ خَلَلِ كِتَابِيْنَ الْمُرْأَةِ الْمُصْرِفِيِّنَ وَرُوحِ الْمَهَانِيِّنَ
(دراسة موازنة)**

رسالة مقدمة من الطالب

الصادق أحمد عبد الكرييم

للحصول على درجة الدكتوراه في قسم اللغة العربية وآدابها

إشراف

الأستاذ الدكتور	الأستاذ الدكتور
أحمد إبراهيم هندي	إبراهيم عوض
الأستاذ بقسم اللغة العربية	الأستاذ بقسم اللغة العربية
بكلية الآداب جامعة عين شمس	بكلية الآداب جامعة عين شمس

العام الجامعي : 2011 – 2012 م

ملخص البحث

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد:

فهذا بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراة في قسم اللغة العربية بكلية الآداب جامعة عين شمس، وهو يعني بالتجييه النحوي في الثالث الأول من القرآن الكريم بين السمين الحلي وأللوسي من خلال كتابيما الدر المصنون وروح المعاني (دراسة موازنة)، وقد هدف الباحث من خلاله إلى الوقوف على نقاط التقاء هذين العالمين وافتراقهما في النقل والمناقشة والترجيح، فقد نقل ما سبق إليه من أوجه إعرابية محتملة لآي الذكر، وناقشا كثيراً من تلك الأوجه، ورداً بعضاً منها، واستتصوبا بعض ما خطئ منها، وقويا بعضها كذلك، معقبين بعد ذلك بما يرجح بعض الأوجه على بعض، فضلاً عن استشهادهما لذلك كله بأفصح الكلام، وكلام سيد الأنام صلوات الله وسلامه عليه، وما أثير عن العرب من منثور كلامهم ومنظومهم. غير أنهما تفاوتا في الالتزام بذلك كله، وهو ما دعا الباحث إلى عقد هذه الدراسة الموازنة بينهما.

وقد اقتضت طبيعة هذه الدراسة أن يكون البحث فيها مقسماً على ثلاثة أبواب تتقدمها مقدمةً وتمهيدً وتعقبها خاتمةً وفهارس فنيةً، وذلك على النحو التالي:
أولاً: المقدمة، وتعنى بعرض لأهمية الموضوع، وبيان لأسباب اختياره، وإشارة إلى الدراسات السابقة، والمنهج المتبع، ثم الخطة المتبعة في هذا البحث.

ثانياً: التمهيد، وفيه تعريف بالتجييه النحوي، وبيان لأنواعه، واستعراض لأسباب تعدده والحكم التي من أجلها تتعدد أوجه الإعراب، كما اشتمل على ترجمة لكلا العالمين.

ثالثاً: الباب الأول، وهو المعني بـ(ما انفع العالمان على توجيهه)، وفيه أربعة فصول، الأول منها هو: (ما اتفقا على توجيهه من الأسماء)، وقد اشتمل على ثلاثة مباحث، هي: المرويات والمنصوبات وال مجرورات. واشتمل الفصل الثاني وهو الموسوم بـ(ما اتفقا على توجيهه من

الأفعال) على ثلاثة مباحث هي: الفعل المضارع المرفوع، والفعل المضارع المنصوب، والفعل المضارع المحروم، كما اشتمل الفصل الثالث المعنى بـ(ما اتفقا على توجيهه من الحروف) على ثلاثة مباحث أيضاً، هي: الحروف العاملة، والحرروف غير العاملة ، والحرروف المختلف فيها.

وأما الفصل الرابع وهو الموسوم بـ(ما اتفقا على توجيهه في إعراب الجمل) فقد حوى مباحثين بما: الجمل التي لها محلٌ من الإعراب، والجمل التي لا محلٌ من الإعراب.

رابعاً: الباب الثاني، وقد يعني بـ(الاختلاف والفرد عند العالمين) وفيه ثلاثة فصول: الفصل الأول: ما اختلفا في توجيهه، وهو على مباحثين: ما اختلفا في توجيهه من المفردات، وما اختلفا

في توجيهه من الجمل. أمّا الفصل الثاني فهو المعنى بـ (ما تفرد به السمين)، وفيه مبحثان: الأولُ منها استعرض الموضع التي تفرد السمين بِتوجيهها، والثاني استعرض التوجيهات التي تفرد بها السمين. وأمّا الفصل الثالث فهو على غرار الفصل الثاني غير أنَّه معنٍي بما تفرد به الألوسيُّ.

خامساً: الباب الثالث، وهو بعنوان: (منهج التوجيه عند العالمين)، وفيه فصلان، استعرض الأول منها منهج السمين، واستعرض الثاني منهج الألوسي، وقد اشتمل كُلُّ من الفصلين على ثلاثة مباحث، تحدث في الأول منها عن موقفِ كُلِّ منها من الأصول النحوية، وفي الثاني عن الاعتراضات والاختيارات عندهما، وبيَّنَتْ في المبحث الثالث من هذه المباحث ما امتاز به منهج كُلِّ من العالمين وما أخذته على منهجهما فيما تراءى لي.

سادساً: الخاتمة، وقد ضمَّنَها الباحث بعض النتائج التي استخلصها من هذه الدراسة، أهمُّها: أنَّهما تأثَّرَا بِأبِي حيَان وابن عطِيَّة والزمخْشريِّ كذلك، وتأثَّرَ الألوسيُّ بالشهاب الخفاجيِّ وبالسمين الحلبِيِّ نفسه، وأنَّ السمة الغالبة على مذهبهما النحويُّ هو التأثُّر بالمذهب البصريِّ وإن لم يكونا متعصِّبَيْن له، وأنَّهما قد اتفقا في نقل ما يقرُّبُ من 55% من موضع التوجيه في الثلث الأول من القرآن الكريم، وتفرد السمين بما يربو على 35% من الموضع، في حين تفرد الألوسيُّ بنحو 8% من تلك الموضع، واحتلَا فيما تبَقَّى من ذلك.

سابعاً: الفهارس الفنية، واشتملت على فهرسٍ للايات القرآنية وأخرَ للقراءات القرآنية، وفهرسٍ للأحاديث النبوية، وفهرسٍ لأقوال العرب وأمثالهم، وأخرَ لأشعارهم، وفهرس للأعلام، وأخرَ للمصادر والمراجع، وفهرسٍ للموضوعات كذلك .

والله ولِي التوفيق والسداد
وهو الهادي إلى سواء الصراط

الباحث

الصادق أحمد عبد الكريم

الإهداء

إلى روح الأخ العزيز، فقيد العربية والعلم، الأستاذ الدكتور:

محمد خلف محمود عوض، أهدي هذا العمل العلمي المتواضع، سائلًا المولى
— سبحانه وتعالى — أن يُضاعف له به الحسنات، وأن يُؤْمِنَ بما احتواه من آي
الذكر قبره، فيجعله روضةً من رياض الجنة، وأن يُؤْتَسَ به وحشته،
وأن يجْمعَني به في مستقرِ رحمته.

اللَّهُمَّ آمِنْ

شكراً وتقدير

اقتداءً بسنة الحبيب - صلوات الله وسلامه وعليه - الذي دأب على شكر أهل الفضل والإحسان
يطيب لي أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى أبي وعمي القاضلين اللذين وجهاني إلى ميادين القرآن
ال الكريم وعلومه، سائلًا المولى العلي القدير أن يبارك في عمرهما، وأن يوفقني وإياهما إلى ما فيه الخير
والصلاح.

كما يطيب لي أن أقدم بالشكر والتقدير إلى فضيلة الأستاذ إبراهيم علي الحمائي الذي فتح لي
مكتبه على مصراعيها لأنهل منها، وكان عوناني في هذه الرحلة العلمية، فجزاه الله عنّي خيراً
الجزاء.

ويطيب لي أن أوجه بالشكر إلى الأسرة الكريمة متمثلة في أمي الغالية، وزوج أبي الحانية، اللتين
ساندتاكي بالدعاء والمشاعر الفيّاضة بالحب والعطف والحنان، وإنوتي الأعزاء، وأخواتي الكربيات
الذين هم عمادي بعد الله، فجزي أسرتي الكريمة خيراً ما يحازي به عباده الصالحين.

والشكر موصول إلى الزوج المخلص التي صحت معي من أجل الوصول بهذا البحث إلى ما وصل إليه،
فكان بذلت من أجلي مشاق السفر ومقارقة الأهل والأحباب، فلها مني كل التقدير والاحترام، ولها من
الله حسن الجزاء ونعم الثواب.

ولا أنسى تلك الجواهر المتلائمة، والدروس الغالية النفسية التي ألمّرت مرحلة هذا البحث بروح الامل،
ودفعتني السأم والملل بحسن الطليعة وروح الدعاية. إنهم فلذات كبدى: أحمد واسراء وعبد
الرحمن وعبد الحكيم وصفاء. حفظهم الله تعالى.

آمين

المقدمة

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله ، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أما بعد:

فقد أكرم الله - سبحانه وتعالى - أمّة الإسلام بالرسول الأكرم صلوات الله وسلامه عليه، وأكرم الرسول بالقرآن الكريم معجزةً شاهدةً على صدق نبوته، وجعل هذا القرآن خاتماً للكتب السماوية جميعها، فحوى الشرائع كلّها، وضمَّ من المعاني ما لم يحْوِه كتابٌ قبله، فانكَبَ علماء هذه الأمة عليه؛ يتدارسون هذه المعاني ويتذاكرونها فيما بينهم، كلُّ بحسب تخصُّصه.

ولم يكتفِ الغيورون من علماء اللغة بمُدارسة ما ظهر من تلك المعاني التي احتواها كتابُ الله، وإنَّما فَتَّشُوا عن المعاني الباطنة المحتملة بإجرائهم ما يُمْكِن أن تُحْمَلَ عليه بعض الكلمات في آيِّ الذِّكر من الأوجه الإعرابية وغيرها مما من شأنها أن تتعَدَّد معها المعاني، وتُظْهِر سرًا من الأسرار واللطائف التي أخبر عنها المصطفى - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في وصفه هذا الكتاب بأنَّه لا تنقضي عجائبه.

ولارتباط المعنى بالإعراب اعتنى علماؤنا الأفاضلُ بالتوجيه النَّحويِّ، فصنَّفوا في ذلك الكتب، وخصوصاً ما عُنِيَ منها بالإعراب، فألفَ الكسائيُّ كتابه: (معاني القرآن)، وألف الفراءُ والأخفشُ كتابيْن مثلاً، يحملان الاسم نفسه، وألف الزجاجُ كتابه: (معاني القرآن وإعرابه)، وألف النحاسُ كتابه في هذا المجال ووسمه بـ(إعراب القرآن)، وألف ابن الأثباريُّ كتابه: (البيان في إعراب غريب القرآن)، كما ألف العكريُّ (البيان في إعراب القرآن)، وألف الهمذانيُّ كتابه: (الكتاب الفريدُ في إعراب القرآن المجيد)، إلى غير ذلك مما عنيَ بإعراب القرآن مستقلاً عن غيره من العلوم الأخرى.

وقد احتفى السمينُ الحلبِيُّ في كتابه: (الذُّرُّ المصنون) بالتوجيه النَّحويِّ احتفاءً كبيراً جاماً معه ألواناً أخرى، هي التصريفُ، واللغةُ، والمعاني، والبيانُ، واحتفى الألوسيُّ في تفسيره بالتوجيه النَّحويِّ احتفاءً كادَ يصِيرُه كتابَ نحوٍ ولغةً. لذا اتَّخذَ أنَّ اتَّخذَ من هذين الكتابين موضوعاً للبحث أوازنُ بين منهج كلِّ منهما فيما عُنِيَ به من توجيهاتٍ نحويةً، عَلَيْ أَقْفُ على ما حواه القرآنُ الكريمُ من لطائف وأسرارٍ.

وقد صاحبَ نطْلُعي هذا أسبابُ أخرى دعتي إلى اختيار هذا الموضوع منها:
أولاً: أنَّ هذا الموضوع لصيقٌ بأشرف الكتب وأسمها منزلةً، فهو يتعلَّقُ بآيِّ الذِّكر الحكيم الذي لا يأتيه الباطلُ من بين يديه ولا من خلفه.

ثانياً: رغبتي في خدمة كتاب الله تعالى، والانتهاء من معينه الذي لا ينضُبُ، فهو الكتاب الذي لا تنتهي عجائبه.

ثالثاً: حب التبحُر في ميدان لغة هذا الكتاب المُحْكَم من خلال الوقف على ما اتُّقِّى عليه وما اخْتَلَفَ فيه من الأوجُه الإعرابيَّة؛ وذلك لما في دراسة تلك الأوجُه من دعوةٍ لإعمال الفكر وإفساح المجال للاجتهاد، وإبداء الرأي في بعض الأحاديب، فضلاً عن أنَّ الاتجاه العام للدراسات الحديثة أصبح ينحو نحو الدراسات البينيَّة في هذه الآونة الأخيرة.

رابعاً: أنَّ كِلا العالمَيْن مشهود له بالنَّمَيْز في هذا الميدان، ومحاولة دراسة مذهب كُلّ منها في النحو بتتبُع آرائهما فيما وقفا عليه من الأوجُه يصُفُ الباحث ويُوسِّع مداركه.

خامساً: الإسهام في إثراء المكتبة العربيَّة بدراسةٍ عَلَيْها تتفَعُّ وينتفَع بها الباحث – إنْ وُفِقَ في عرضها – فتكون من بعده صدقةً جاريةً عليه. قال تعالى: ﴿وَأَنَّ لَيْسَ لِلنَّاسِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: 39].

وقد سبقت هذه الدراسة دراساتٍ حول هذين الكتابيْن، غير أنَّها استقلَّت بدراسة كِلّ كتابٍ على حدٍ، أو دراسة أحدَهُما مع كتابٍ آخر من تراث هذه الأُمَّة. فها هي ذي الدراسة المقدَّمة من الباحث محمد محفوظ سيد تعنى بمنهج السمين الحليِّ النحوِي في كتابه: (الدر المصنون في علوم الكتاب المكنون) تحت إشراف الأستاذ الدكتور: صبري إبراهيم بكلية البنات جامعة عين شمس، وهي رسالة دكتوراه، نوقشت عام: 2007 م.

وها هي ذي رسالة أخرى مقدَّمةً لنيل درجة الماجستير من قِبَل الباحث محمد موسى عبد النَّبِي موسى بدار العلوم جامعة القاهرة، وهي معنَيَّةً بالسمين الحليِّ وجهوده في النحو العربي، تحت إشراف الأستاذ الدكتور: أحمد محمد عبد الدايم، وقد نوقشت عام: 1993 م.

كما قدَّمت رسالةً أخرى بكلية دار العلوم أيضاً من قِبَل الباحثة الفلبينيَّة ستي نور ديمنانج تحت إشراف الأستاذ الدكتور: محمد علي حسنين أبو صبرة، وقد عُنِيتُ بإعراب سورة الأنعام بين أبي حيَان والسمين الحليِّ.

وقدَّمت الباحثة صفاء صلاح رسالةً إلى كلية البنات بجامعة عين شمس حملت عنوان: (تفسير الألوسيِّ روح المعاني دراسةٌ نحويةٌ وصرفية)، نوقشت عام: 2003 م.

ومع أوائل القرن الحالي ظهر اتجاهٌ جديدٌ في هذا الميدان، ألا وهو إجراء موازناتٍ في التوجيه النحوِي لعالميْن من خلال كتابيْن لهما في القافسas اللغويَّة، أو في كتب الاحتجاج للقراءات القرآنيَّة، وذلك كالدراسة المقدَّمة من الباحث: حسن علي أبو يوسف، تحت إشراف الأستاذ الدكتور: محمد عبد المجيد الطويل، وهي بعنوان: (التوجيه النحوِي للقراءات القرآنيَّة بين مكَّي بن أبي طالب وجامِع العلوم الباقيولي دراسةٌ نحويةٌ موازنة)، وقد نوقشت بدار العلوم عام:

2001م، وكالدراسة المقدمة من الباحث: محمد عبد النبي محمد أحمد الموسومة بـ(التوجيه النحوي للقراءات القرآنية بين الأخفش والفراء في ضوء القرآن النحوي)، تحت إشراف الأستاذ الدكتور: تمام حسان، وهي رسالة دكتوراة نوقشت عام: 2006م.

ولم أقف على دراسة موازنة بين الكتابين موضوع هذه الدراسة بالرغم من توافر معايير الموازنة فيهما، إذ بينهما نقاط التقاء وافتراق، وبينهما - فوق هذا كله - فترة زمنية تستدعي إجراء الموازنات لمعرفة ملامح التغيير بين هذين العالمين في النقل والتأليف؛ لذا رأيت أن أنحو هذا النحو، فجاء عنوان البحث: (التوجيه النحوي في الثالث الأول من القرآن الكريم بين السمين الحلي واللوسي من خلال كتابيهما: الدر المصنون وروح المعاني " دراسة موازنة").
ولا ريب أن هذه الدراسة وما شاكلها تستلزم أن يكون المنهج المتبعة فيها هو المنهج الاستقرائي التحليلي.

ولأنَّ جوهر هذه الدراسة هو الموازنة بين ما ذكره السمين واللوسي من التوجيهات النحوية في الثالث الأول، ولأنَّ السمين أقدم عصراً من اللوسي، وكتابهُ أسبق تأليفاً اتبعت في هذه الدراسة أساساً سِرْتُ عليها؛ ليسلم بناؤها من الخلط واللبس، وذلك على النحو التالي:
أولاً: عرضت المسائل النحوية التي نقلها العالمان بحسب ورودها في آي الذكر الحكيم، وذلك فيما اتفقا عليه، أمَّا فيما اختلفا فيه أو تفرد به أحدهما دون الآخر فقد تخَرَّجَت بعض الموضع مما لم يُعنَ بما سبق من مسائل التوجيه في الباب الأول.

ثانياً: جعلت أولَ الأوجه وروداً في كتاب (الدر المصنون) جوهراً لذلك الموضع ومحلاً للنقاش متى تأتي لي ذلك فيما عدا فصلي التفرد، فقد تخَرَّجَت فيهما بعضاً من الموضع التي تفرد بها كلا العالمين مما اشتمل على مسائل لم تطرح من قبل في الباب الأول والفصل الذي سبقهما؛ حتى يتثنَّى لي إيقافُ الدارس على موقفهما من أغلب المسائل النحوية، واستعراضُ ما أمكن من ملامح منهجيهما في كتابيهما .

ثالثاً: اتبعت ما اعتمدَه ابن الحاجب من تقسيمه المعروف للأبواب النحوية بالمرفوعات والمنصوبات وال مجرورات فيما اتفقا على توجيهه من الأسماء، وقد أدرجت ما جاء من التوابع تحت هذه الأبواب بحسب حكمها الإعرابي؛ وذلك لما استلزمها مبحث المجرورات من تناول ما جرَّ من التوابع دون ما جرَّ بحر الجر أو الإضافة، إذ لا خلاف فيما جرَّ من الأسماء بهما غالباً.
رابعاً: قدَّمت ما هو أصلٌ على ما هو فرعٌ في الأبواب والفصول والمباحث؛ ليكون بناء البحث متماسكاً.

خامساً: جمعت بين فصل الاختلاف وفصل التفرد عند كلٍّ من العالمين في باب واحد؛ لأنني رأيت أن التفرد صورةٌ من صور الاختلاف، فضلاً عن أن مادة الاختلاف بينهما لا تكفي لعقد

بابٍ بعينه، على أَنَّني لا أقصد بالتفُّرُّد التفُّرُّد بالرأي، وإنما قصدتُ به التفُّرُّد في الذِّكر؛ لأنَّ السمة الغالبة على كلا العالمين الاتِّباع لا الابتداع.

سادساً: تعمَّدتْ وسْمَ ما زاده الألوسي بالتفُّرُّد خلافاً لما عليه الباحثون فيما شاكل هذه الدراسة؛ لأنَّه لا يتأتَّى وسْمٌ ما تفرَّد به السمين بالزيادة وهو أقدمُ منه زمناً.

سابعاً: جعلتُ المنهج آخر الأبواب؛ ليكون بمثابة الخلاصة لهذه الدراسة.

ثامناً: اعتمدت رواية الإمام حفص رسمياً وترقيمياً، لكونها الأكثر انتشاراً.

تاسعاً: اعتمدت كتاب (النشر) في تأصيل القراءات العشر المتواترة، وكتاب مختصر الشواذ لابن خالويه والمحرر الوجيز والبحر المحيط في تأصيل القراءات الشاذة.

عاشرًا: أدرجتْ جُلَّ ما جاء توجيهه على غرار الموضع المدرسوة في جداول، مُبيِّنًا مواقعها في القرآن، ومواطن توجيهها في كلِّ من الكتابين.

حادي عشر: خرَّجت الآيات القرآنية في متن الرسالة حتَّى لا تُنْقَلُ الهوامشُ بها، وقد تعمَّدت عدم إدراج ما أُدْرِجَ في الجداول ضمن فهرس الآيات القرآنية، أو القراءات القرآنية؛ وذلك لكثرتها وانتشارها في ثنايا الرسالة.

ثاني عشر: اجتهدت في تخريج الأحاديث التي جاء ذكرها في توجيه كلا العالمين من أمَّاتِ كتب الحديث، كما حاولت توثيق الشواهد الشعرية ونسبتها إلى قائلها ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، واجتهدت في التعريف ببعض الأعلام الذين جاء ذكرهم في خضم هذا البحث؛ ليكون القارئ على درايةٍ بما يحويه هذا البحث، وليسَّهُ علىه الوصول إلى بعض مصادره التي اهتمتُ إليها.

وقد اقتضت طبيعة هذه الدراسة أن يكون البحث فيها مقسماً على ثلاثة أبوابٍ تتقدَّمُها مقدمةً وتمهيدًّا وتعقبُها خاتمةً وفهارسٌ فنيةً، وذلك على النحو التالي:

أولاً: المقدمة، وتحْمِلُ بعرضاً لأهمية الموضوع، وبيانِ لأسباب اختياره، وإشارة إلى الدراسات السابقة، والمنهج المتبع، ثمَّ الخطَّة المتبعَة في هذا البحث.

ثانياً: التمهيد، وفيه تعريفٌ بالتوجيه النَّحوي، وبيانٌ لأنواعه، واستعراضٌ لأسباب تعددِ الحكم التي من أجلها تتعدَّدُ أوجه الإعراب، كما اشتمل على ترجمةٍ لكلا العالمين.

ثالثاً: الباب الأول، وهو المعنيُّ بـ(ما اتفق العالمان على توجيهه)، وفيه أربعة فصولٍ، الأول منها هو: (ما اتفقا على توجيهه من الأسماء)، وقد اشتمل على ثلاثة مباحث، هي: المروفات والمنصوبات والمجرورات. واشتمل الفصل الثاني وهو الموسوم بـ(ما اتفقا على توجيهه من الأفعال) على ثلاثة مباحث هي: الفعل المضارع المرفوع، والفعل المضارع المنصوب، والفعل المضارع المجزوم، كما اشتمل الفصل الثالث المعنىُ بـ(ما اتفقا على توجيهه من الحروف) على ثلاثة مباحث أيضاً، هي: الحروف العاملة، والحرروف غير العاملة ، والحرروف المختلف فيها.

وأمّا الفصل الرابع وهو الموسوم بـ(ما اتفقا على توجيهه في إعراب الجمل) فقد حوى مبحثين
هما: الجمل التي لها محلٌ من الإعراب، والجمل التي لا محلٌ من الإعراب.
رابعاً: الباب الثاني، وقد عُنيَ بـ(الاختلاف والتفرد عند العالمين) وفيه ثلاثة فصولٍ: الفصل
الأول:

ما اختلفا في توجيهه ، وهو على مبحثين: ما اختلفا في توجيهه من المفردات، وما اختلفا في
توجيهه من الجمل. أمّا الفصل الثاني فهو المعنى بـ(ما تفرد به السمين)، وفيه مبحثان: الأول
منهما استعرض الموضع التي تفرد السمين بتوجيهها، والثاني استعرض التوجيهات التي تفرد بها
السمين. وأمّا الفصل الثالث فهو على غرار الفصل الثاني غير أنَّه معنٍّ بما تفرد به الألوسي.
خامساً: الباب الثالث، وهو بعنوان: (منهج التوجيه عند العالمين)، وفيه فصلان، استعرض الأول
منهما منهج السمين، واستعرض الثاني منهج الألوسي، وقد اشتمل كلُّ من الفصلين على ثلاثة
مباحث، تحدثت في الأول منها عن موقفِ كلِّ منها من الأصول النحوية، وفي الثاني عن
الاعتراضات والاختيارات عندهما، وبينت في المبحث الثالث من هذه المباحث ما امتاز به منهج
كلِّ من العالمين وما أخذته على منهجيهما فيما تراءى لي.

سادساً: الخاتمة، وقد ضمَّنتها بعض النتائج التي استخلصتها من هذه الدراسة.
سابعاً: الفهارس الفنية، واشتملت على فهرسٍ للآيات القرآنية وأخرٍ للقراءات القرآنية، وفهرسٍ
للأحاديث النبوية، وفهرسٍ لأقوال العرب وأمثالهم، وأخرٍ لأشعارهم، وفهرس للأعلام، وأخرٍ
للمصادر والمراجع، وفهرس للموضوعات كذلك .

ولا يفوتي في هذا المقام أنْ أتقدَّم بخالص الشكر والعرفان لأستاذِي الفاضلين: الأستاذ
الدكتور: إبراهيم عوض، والأستاذ الدكتور: أحمد إبراهيم هندي، اللذين تقضلا بقبول الإشراف
على هذا البحث، ومدّ يد العون لي بالنصح والتوجيه حتَّى وصل إلى ما هو عليه، كما لا يفوتي
أنْ أتقدَّم بخالص الشكر والعرفان للأستاذين الفاضلين: الأستاذ الدكتور: أحمد محمد عبد العزيز
كشك، والأستاذ الدكتور علي محمد هندواي، اللذين تقضلا بقبول مناقشة هذا البحث؛ لتلافي
أوجه القصور فيه، وإظهاره على الوجه الذي ينبغي أن يكون عليه، فلهما وأستاذِي الكريمين
مني كلَّ التقدير والاحترام، ولهمَا من الله حسنُ الجزاء ونعمَ الثواب.

والشكر موصولٌ إلى الأخرين الكريمين: أستاذِي الدكتور: محمد حلمي عبد السلام،
والأستاذ: إسماعيل مفتاح محمد شوران؛ وذلك لما أنّارا به طريق هذا البحث من النصائح
والتجيئات السديدة، فلهما مني جزيل الشكر والعرفان.

ويطيبُ لي في هذا المقام أنْ أتوّجه بالشكر إلى قسم اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب
جامعة عين شمس أساندَةً وموظَّفين وطلاباً، كما يطيبُ لي أنْ أتقدَّم بالشكر والتقدير إلى كلِّ من

مَدِيَ العون إِلَيْ لإخراج هذا العمل المتواضع إلى حَيْز الوجود، فَالله أَسَأْلُ أَن يُثِيبَ الجميع، وَأَن يُبَثِّبَ حُطَّايَ وخطاهم على طريق الحقّ، فهو الموقفُ والهادي إلى ذلك.

ولابدَّ من الاعتراف بالفضل والجميل للقائمين على مكتبة المصطفى صلوات الله وسلامه عليه بالدمداش ومكتبة المصطفى بمدينة نصر لتهيئتهم المناخ العلمي لـي ولكلَّ الباحثين، فجزى الله مؤسسيهما خير ما يُجازي به عباده الصالحين، وجزى الله القائمين عليهم خير الجزاء.

وأخيراً فإني أَسأْلُ الله العليَّ القدير أن أكون قد وُفِّقتُ في بحثي هذا، وإنَّي لا أَدعُكَ أَنْي قد استقصيت جوانب البحث فيما وقف عنده العالِمان في الثالث الأول من القرآن الكريم، فما أنا إِلَّا بشرٌ يعترني النقص ، وتأتي على الغفلة والسهو، فما وقع مُنِّي من نحو ذلك فإني أَسأْلُ الله أن يغفرَ لي، وأن يعفو عنِّي ، كما أدعُ غيري إلى تلافيه بما استطاع إلى ذلك سبيلاً، جرياً على قول الإمام الشاطبي :

وَإِنْ كَانَ حَرْقاً فَادْرُكْهُ بِفَضْلِهِ مِنَ الْحَلْمِ وَلِيُصْلِحْهُ مَنْ جَادَ مِقْوِلاً
وَادْعُو غَيْرِي إِلَى تَكْمِلَةِ مَا وَقَفَ عَنْهُ الْعَالِمَانِ فِي التَّلَاثَيْنِ الْأَخِيْرَيْنِ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ حَتَّى
يَتَمَّ لِهَا الْبَحْثُ مَا يَنْبُغِي أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ مِنَ التَّعَمَّدِ وَالْكَمَالِ؛ لِتَعْلُقِهِ بِأَشْرَفِ مِيَادِينِ الْبَحْثِ، أَلَا
وَهُوَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ. وَاللهُ مِنْ وَرَاءِ الْقَصْدِ، وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ.

الباحث

الصادق أحمد عبد الكريم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تُرَخِّرُ الْلُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ بِالكَثِيرِ مِنَ الْمَفَرَدَاتِ الْلُّغَوِيَّةِ الَّتِي تَحْمِلُ فِي طَيَّاتِهَا عدَّاً مِنَ الْمَعَانِي الْمُخْتَلِفَةِ بِالْخَلْفِ وَضَعْهَا فِي التَّرْكِيبِ، وَبِالْخَلْفِ مَقَاصِدُ الْمُتَكَلِّمِ الَّتِي تَتَضَعُّ مِنْ خَلَلِ تَعْرُّفِ مَعَالِمِهِ، أَوْ ارْتِقَاعِ صَوْتِهِ وَانْخِفَاضِهِ، أَوْ مَا إِلَى ذَلِكَ مَمَّا تُعْرَفُ بِهِ مَضَامِينِ الْكَلَامِ.

وَلَا رِيبٌ فِي أَنَّ هَذِهِ الْأَحْوَالَ تَسْتَدِعِي مَا يَمْيِّزُ بَعْضَهَا مِنْ بَعْضٍ، حَتَّى يَتَسَوَّلَ لِلسَّامِعِ الْوَقْوفُ عَلَى مَرَادِ الْمُتَكَلِّمِ وَاسْتِيعَابِهِ، وَهَذَا مَا دَعَا النَّحْوِيْنَ إِلَى عَقْدِ بَابِ بَحَالِهِ فِي مَصَنَّفَاتِهِمْ أَسْمَوْهُ (الْإِعْرَاب)، فَجَعَلُوا لَهُ أَنْوَاعًا وَعَلَامَاتٍ، ثَيَّسُوا لِلسَّامِعِ الْوَقْوفَ عَلَى أَغْرَاضِ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَفَصَلَ الْمَعَانِي الْلُّغَوِيَّةَ الْمُغَايِرَةَ لِنَظَائِرِهَا فِي التَّرْكِيبِ بَعْضَهَا عَنْ بَعْضٍ.

وَلَمَّا كَانَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ هُوَ الْكِتَابُ الْمُتَحَدِّيُّ بِهِ أَرْبَابُ الْفَصَاحَةِ، وَهُوَ الْكِتَابُ الْمُشَرِّعُ، وَالْمَنْظَمُ لِلْخَلَائِقِ أَمْوَارِهَا، كَانَ بِلَا رِيبٍ وَعَاءً لِلفَصِيحِ وَالْأَفْصَحِ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ، فَاشْتَمَلَتِ الْفَاظُهُ وَعِبارَاتُهُ عَلَى مَعَانٍ مُتَعَدِّدَةٍ، وَأَسَالِيبٌ مُخْتَلِفَةٌ، فَضَلَّاً عَنْ تَعْدُدِ كَيْفِيَّاتِ نُطْقِ هَذِهِ الْأَفْاظِ وَأَدَائِهَا، مَمَّا جَعَلَ الْعُلَمَاءَ يَلْتَقُونَ حَوْلَهُ؛ لِيَنْهَلُوا مِنْ مَعِينِهِ بِتَقْسِيرِ الْفَاظِهِ، وَمَدَارِسَةِ أَحْكَامِهِ، وَالْعُنَيْةِ بِأَسَالِيهِ، وَتَوجِيهِ أَحْوَالِ الْلُّغَوِيَّةِ، ابْتِدَاءً بِدِرَاسَةِ مَخَارِجِ حُرُوفِهِ وَصَفَاتِهِ، وَمِنْ ثُمَّ صِيَغِهِ وَاشْتِقَاقَهُ، وَمَعْرِفَةِ أَحْوَالِ إِعْرَابِهِ وَبَنَائِهِ، وَمَوَاقِعِ بَعْضِ كَلَمَاتِهِ وَجَمْلَهُ، وَانتِهَاءً بِالْوَقْوفِ عَلَى مَقَاصِدِهِ وَدَلَالَاتِهِ.

وَلَا غَرَوْ؛ فَقَدْ رُوِيَّ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ - صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ - أَنَّهُ قَالَ: "أَعْرِبُوا الْقُرْآنَ وَالْتَّمَسُوا غَرَائِبَهُ" ^١، وَرُوِيَّ عَنْ سَيِّدِنَا عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ قَالَ: "تَعَلَّمُوا إِعْرَابَ الْقُرْآنِ كَمَا تَعَلَّمُونَ حَفْظَهُ" ^٢.

وَهَا نَحْنُ - بِحَوْلِ اللَّهِ - نَسْعِي إِلَى تَعْلُمِ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ وَتَفْهُمِ مَعَانِيهِ مِنْ خَلَلِ مَا يَعْرِفُ فِي عُرْفِ الْعَرَبِيَّةِ بِالتَّوْجِيهِ النَّحْوِيِّ لِلْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، فَنَعْرِفُ التَّوْجِيهَ بِمَفْهُومِهِ الْلُّغَوِيِّ وَالْأَصْطَلَاحِيِّ فِي هَذَا الْمَيْدَانِ، وَنَذْكُرُ مِنْ بَعْدِ أَسْبَابِ تَعْدُدِ التَّوْجِيهِ وَالْفَائِدَةِ الْمَرْجُوَةِ مِنْهُ، وَذَلِكَ عَلَى النَّحوِ التَّالِيِّ :

أَوْلَأَ: التَّوْجِيهُ فِي الْلُّغَةِ :-

الْتَّوْجِيهُ لِغَةً: مَصْدَرٌ قِيَاسِيٌّ لِلْفَعْلِ (وَجْهٌ) الْمَضَعَفُ الْعَيْنِ، يَقَالُ: خَرَجَ الْقَوْمُ فَوْجَهُوا لِلنَّاسِ الْطَّرِيقَ تَوْجِيهًأً، إِذَا وَطَوَّهُ وَسَلَكُوهُ حَتَّى اسْتَبَانَ أَثْرُ الطَّرِيقِ لِمَنْ يَسْلِكُهُ ^٣، وَالْتَّوْجِيهُ: "جَعَلَ الشَّيْءَ

(^١) أَخْرَجَهُ الْحَاكِمُ فِي الْمُسْتَدِرِكِ عَلَى الصَّحِيفَتَيْنِ: 2 / 439، رَقْمُ الْحَدِيثِ: (3644)، كِتَابُ التَّقْسِيرِ، سُورَةُ حِمَّةِ السَّجْدَةِ. قَالَ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيفٌ إِلَيْنَا عَلَى مَذَهِبِ جَمَاعَةِ مِنْ أَمَمَتَنَا وَلَمْ يَخْرُجْهُ، وَتَعَقَّبَهُ الْذَّهَبِيُّ فِي (الْتَّلْخِيصِ) فَقَالَ: بَلْ أَجْمَعَ عَلَى ضَعْفِهِ - دَارُ الْمَعْرِفَةِ - بَيْرُوتُ - لَبَنَانُ، دَرْجَاتُ.

(²) ذَكَرَهُ عَلَاءُ الدِّينِ الْهَنْدِيُّ فِي كِتَابِهِ: كَنْزُ الْعَمَالِ فِي سُنْنِ الْأَقْوَالِ وَالْأَفْعَالِ: 2 / 332، رَقْمُ الْحَدِيثِ: (4164) مَطْبَعَةُ الْبَلَاغَةِ، حَلَبُ - سُورَيَا، طِّبْرَانِيَّةُ: 1389 هـ - 1969 م.

(³) تَهْذِيبُ الْلُّغَةِ لِلْأَزْهَرِيِّ، تَحْقِيقُ: مُحَمَّدُ عَبْدُ الْمُنْعَمِ خَفَاجِيٍّ - مُحَمَّدُ فَرِجُ العَقْدَةِ، الدَّارُ الْمَصْرِيَّةُ لِلتَّأْلِيفِ وَالْتَّرْجِيمَةِ، مَادَة: (وَجْهٌ) - 6 / 353.

على جهةٍ واحدةٍ مستقيمةٍ لا تختلف¹ ، وهو "إيراد الكلام على جهةٍ يندفع بها كلام الخصم"² ، وقد جاء في (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون): التوجيه: "جعل الكلام موجهاً ذا وجهٍ دليلٍ"³.

والتوجيه مشتقٌ من الوجه، والوجه مستقبل كلّ شيءٍ نقصده⁵.

ثانياً: التوجيه في الاصطلاح: -

يكاد يتُّفق مفهوم التوجيه في عُرف النحاة مع مفهومه في العُرف اللغويّ، فقد عُرِّفوه - بوجهٍ عامٍ - بأنه: "تحديد وجهٍ ما للحكم"⁶ ، وبأنه "الاجتهاد في إلحاقي لفظٍ غامضٍ الأصل بالأصل الذي تهدي إليه الأقىسة المستتبطة من كلامهم، أو تأويل وجهٍ من وجود الإعراب، أو تفسير ظاهرةٍ من الظواهر على هدي تلك القوانين"⁷ ، لكن لما كان التوجيه في العربية يعني بكل الفنين: الصرفيُّ الصرفيُّ والنحوِيُّ، فإنه يمكن أن يعرف التوجيه الصرفي بأنه: تحديد نوع الكلمة من جهة الاشتاق، أو الجمود، أو ما إلى ذلك، مع بيان سبب مجئها على ذلك الوجه من التصريف دون غيره.

وقد عُرِّفَ التوجيهُ النحوِيُّ بتعريفِ كلِّها تصبُّ في اتجاهٍ واحدٍ، حيث عُرِّفَ بأنه "ذكر الحالات والموضع الإعرابية، وبيانُ أوجه كلِّ منها، وما يؤثُّ فيها، وما يلزم ذلك من تقريرٍ، أو تفسيرٍ، أو تعليلٍ، أو استدلالٍ، أو احتجاجٍ، سواء صيغ ذلك في قواعد تضيبله وتتطرُّ له، أم لم يصحُ"⁸ ، وعُرِّفَ بأنه "تحديد دليلٍ، أو تحديد سببٍ، أو تحديد مخرجٍ لأيٍّ مسألةٍ نحويةٍ"⁹ ، كما عُرِّفَ بأنه "التماس العلة، وذكر السبب الذي يجعل الوجه الإعرابيًّا لكلمة أو الجملة مقبولاً وسائغاً حسب ضوابط النحو العربيٍ"¹⁰.

(¹) ينظر: معجم مقاييس اللغة، زكريا بن فارس، تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط / 2، 1392 هـ - 1972 م، مادة: (وج - ٥) : 6 / 89.

(²) التعريفات: الشريفي الجرجاني، وضع حواسمه وفهارسه: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العالمية، ط / 1، 1421 هـ - 2000 م، ص: 69.

(³) جامع العلوم في اصطلاحات الفنون الملقب بـ (دستور العلماء)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت، ط / 2، 1395 هـ - 1975 م، ص: 365.

(⁴) ينظر: تهذيب اللغة، مادة (وج هـ) : 6 / 351.

(⁵) ينظر: لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت - لبنان، ط / 1، 2000م، مادة: وج هـ: 15 / 163.

(⁶) الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1982م، ص: 231.

(⁷) القياس في النحو، د. مني إلياس، دار الفكر، ط / 1، 1405 هـ - 1985، ص: 93.

(⁸) قواعد التوجيه في النحو العربي، د. عبد الله أنور الخولي، رسالة دكتوراه، 1997 م، ص: 12.

(⁹) تعدد التوجيه النحووي (مواضعه - أسبابه - نتائجه)، د. محمد حسين صبرة، دار غريب - القاهرة، ص: 22.

(¹⁰) التوجيه الإعرابي وتعدد الدلالة في القرآن الكريم، السيد محمد أحمد، رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة، 1420 هـ - 1999م، ص: 22.

وبالرغم من أنَّ التعريف الثالث أوفق في انسجامه مع المفهوم اللغوي، والثاني أوجز في العبارة، فإنَّ التعريف الأول لا يزال أشمل لقضايا التوجيه، فقد نصَّ على ذكر الحالات الإعرابية - وهي ما تكون عليه الكلمات المعرفة من رفعٍ أو نصبٍ أو جرًّ أو جزمٍ - والموضع الإعرابية - وهي ما تكون عليه الكلمات المبنية، أو الجمل وأشباهها من حالاتِ إعرابية - كما نصَّ على قضيَّة العامل وأثرها في تبادل التوجيه الإعرابيٍّ، وكذا الأصول التي تشهد لصحَّة التوجيه من سماعٍ وقياسٍ، وما إلى ذلك، وأشار أيضًا إلى اعتماد التوجيه على القواعد النحوية؛ وذلك لثلا يسير به الموجَّه تبعًا لهوىٍ يستهويه، أو يُطلق لنفسه العنوان في اجتهادٍ قد لا يستوعبه المعنى ولا يستطيعه.

والمنتملُ في آراء النحويين ومذاهبهم في التوجيه يلمس اعتماد التوجيه على تلك القواعد، والتزام الموجَّه بها، فهم "لم يكونوا يصدرون عن موقفٍ شخصيٍّ، أو ميلٍ فرديٍّ، أو ذكاءٍ حرًّ، وإنَّما يقيِّدون أنفسهم بهذه القواعد العامة، ويجهد كلُّ منهم في العثور على القاعدة التي تطبق على المسألة التي يتصدى لها، فيصدر رأيه مطابقًا لهذه القاعدة، فإذا اختلف النحويان في المسألة الواحدة، فذلك خلافٌ في اختيار القاعدة التي بنى حكمه في ظلِّها، فقد يعتمد أحدهما في إصدار رأيه على قاعدةٍ، ويرى الآخر أن قاعدةً أخرى هي أكثر انطباقاً على هذه المسألة نفسها" ¹، ثمَّ إنَّ "الذين تأولوا التأويل، وقدروا التقدير، كانوا حفظة اللغة وفقهاءها المنقطعين، أو من أئمَّتها ورواتها الذين فازوا منها بحظٍ عظيمٍ، رحلوا إلى البايدية في طلبها، أو قعدوا للوافدين منها إلى الحضر، يشافهون أهلها ويسمعون منهم، ويرجعون إليهم في المسألة والتحكيم، جادِّين غير هازلين، مخلصين غير مرائين إلى الغاية التي لا مطعم وراءها ولا مزيد عليها، ففتح الله عليهم كنوزها، وآتاهم من نفائسها ذخراً عظيماً، وكان لهم من طول ممارستها وكثرة النظر فيها حسٌ لغويٌّ صادقٍ، يجعلهم بحقٍّ خبراءها وأصحاب سرِّها، وأهل الحلّ والعقد فيها" ².

قواعد التوجيه هذه هي "القوانين الثابتة، أو الأحكام الكلية والجزئية التي يتمثل بها النظام التركيبيُّ لشواهد اللغة، وتكون معياراً يقاس عليه الكلام" ³، بمعنى أنَّ تلك الضوابط والأسس هي التي تنظمُ التوجيهات والتعليلات الصرفية والنحوية، مما يجعل الأحكام والآراء متسقةً ومنسجمةً – ما أمكن – مع نظام العربية، يقول الدكتور تمام حسان: "وهذه القواعد لا تدور حول الأمور الفرعية وقضايا المسائل المقرَّرة، وإنَّما تحاول تنظيم الإطار العام لأنواع الاستدلال كالسماع والكتلة والندرة والشذوذ والفصاحة والرواية والشاهد والاحتجاج بالسموع، كما تتناول أصل الوضع وأصل

¹) الأصول للدكتور تمام حسان، ص: 209.

²) من قضايا اللغة والنحو، على النجيدي ناصف، نهضة مصر، 1957، ص: 89.

³) القاعدة النحوية تحليل ونقد، د. محمود حسن جاسم، دار الفكر، ط / 1، 1428 هـ 2007، ص: 26.

القاعدة وأصل المعنى والعدول عن الأصل والرُّد إلى الأصل والاطراد والقياس والأصل والفرع والحمل والعلة والحكم، كما يتناول أصول القرآن كالإعراب والإعمال والبناء والرتبة والتقديم والتأخير والإفراد والتركيب والافتقار والاستغناء والتقدير والتصريف والتغيير والتأثير والتضام والتنافي والحذف والزيادة والفصل والوصل والتوسيع والضرائر والتنقل والتعلق والإضمار والاختصاص والقوءة والضعف وغير ذلك من الظواهر النحوية العامة التي لا تُحد ببابٍ نحوِيٍّ بعينه، وإنما يصدق كل منها على عددٍ من الأبواب¹.

وقد تناثرت هذه القواعد في كتب الصرف والنحو قديماً، ولم تجتمع في كتابٍ مستقلٍ إلا بعد انتفاء التاليف منحى التخصص الدقيق؛ إذ ألفت الرسائل العلمية التي عُنيت بجمع هذه القواعد ودراستها من خلال استعراض نماذج من القرآن الكريم، أو من كلام العرب لبيان دورها في التوجيه. ومن هذه الرسائل تلك الرسالة الموسومة بـ(قواعد التوجيه في الصرف العربي) للباحث: عصام عبد الفتاح، والرسالة التي قدمها الباحث عبد الله الخولي ووسمها بـ(قواعد التوجيه في النحو العربي). وللتوجيه مسمياتٌ منها: التأويل، والتخریج، والتفسیر، والتعلیل، والاحتجاج، غير أنَّ ثمة فارقاً بين التوجيه والاحتجاج، وهو أنَّ التوجيه - سواء أكان صرفيًّا أم نحوِيًّا - يعني بتحديد الوجه، أو السبب لحالَةٍ أو حركةٍ إعرابيَّةٍ ما، أمَّا الاحتجاج فإنه يعني بالبحث الكلمة أو القراءة عن دليلٍ من سماعٍ، أو قياسٍ، أو علَةٍ، أو غير ذلك؛ لوجودها على ذلك الوضع من التصريف أو الإعراب، فضلاً عن كون التوجيه مرحلةً متقدمةً عن الاحتجاج².

ثالثاً: أنواع التوجيه: -

إنَّ الناظر فيما وُظِّفَ التوجيه من أجله يكاد يقف على حقيقةِ مفادها أنَّ للتوجيه نوعين أوَّلهما: التوجيه الاستدلالي، وثانيهما: التوجيه التأوليلي.

فأمَّا التوجيه الاستدلالي فهو أنَّ يدعُم ما وُجِّه به اللفظ من توجيهٍ صرفيٍّ أو نحوِيٍّ بدليلٍ من سماعٍ أو قياسٍ أو تعليلٍ، بأنْ يُحمل ذلك اللفظ على لفظٍ آخر مناظِرٍ له، أو معنَّ يرافقه، أو تذكر العلة، أو القاعدة التي استند إليها التوجيه³.

(¹) الأصول للدكتور تمام حسان، ص: 210.

(²) ينظر: التوجيه النحوي والصرفي للقراءات القرآنية عند الأخفش والأزهري في كتابيهما: (معاني القرآن ومعاني القراءات)، سيد شوقي السيد عبد الفتاح، رسالة ماجستير بكلية الآداب جامعة عين شمس، 1422هـ - 2001م، ص: 28.

(³) ينظر: الأصول للدكتور تمام حسان، ص: 232.